

... ..
... ..

... ..
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..

... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..

... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

لدى الرجوع الى أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٧ وكذلك النظام رقم ٩ لسنة ١٩٨٨ المشار إليهما آنفاً لم نجد فيهما أي نص يشير إلى أن الرسوم المستوفاة بموجب النظام رقم ٩ لسنة ١٩٨٨ على أنها تستوفي مقابل خدمة مؤداة.

إضافة الى ان المادة الثالثة من النظام المشار إليه أفتت المنتجات الزراعية والحيوانية من الرسوم المنصوص عليها في النظام إذا كانت معفاة بموجب الاتفاقيات الدولية المعقودة مع المملكة الأردنية الهاشمية.

وحيث ان رسوم التسويق الزراعي المدعى بها قد استوفيت من قبل مؤسسة التسويق الزراعي عن المعاملات الجمركية موضوع الدعوى قبل تاريخ ٢٠٠٣/٣/٢ وهو تاريخ البدء بتطبيق قرار بلد الخدمات الزراعية الصادر عن وزير الزراعة بالقرار رقم (١١/ز) لسنة ٢٠٠٣.

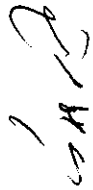
فعليه وعلى ضوء ما سلف بيانه فإننا لا نجد ان رسوم التسويق الزراعي المطالب باستردادها قد استوفيت من الجهة المدعية مقابل خدمة مؤداة ، حيث أصبحت تستوفي مقابل خدمة مؤداة بموجب القرار رقم (١١/ز) لسنة ٢٠٠٣)) قرار بلد الخدمات الزراعية الصادر عن وزير الزراعة وتستوفي على متن البيان الجمركي بإيصال مالي من قبل وزارة الزراعة.

وحيث توصلت محكمة الجمارك الاستئنافية بقرارها المطعون فيه الى خلاف ما توصلنا فيكون قرارها في غير محله وأسباب الطعن واردة عليه . ويستوجب النقض .

لذا نقرر نقض القرار المطعون فيه ، وإعادة الأوراق الى محكمة الجمارك الاستئنافية للسير بالادعى على هدي ما بيناه ومن ثم إصدار القرار المناسب .

قرار أصدر بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/٥/٨ م

القاضي المترأس



عضو



عضو



رئيس الديوان



دق. س. أ.